الفصل الأول

مجال الجغرافيا السياسية

تبين خريطة العالم السياسية نمطا توزيعيا للدول بأنواعها المختلفة ، لا يتفق الا قليلا والاقاليم الطبيعية المعروفة لرجال الجغرافيا أو لا يتفق معها اطلاقا . والظاهرة التى تتميز بها كل هذه الدول هى أنها لا شىء مشترك بينها فى الظاهر ، ومع ذلك فكل منها تمثل المجهود المنظم الذى يبذله سكانها للملاءمة بين نشاطهم ، سواء أكان سياسيا أم غير سياسى ، وبين أحوال بيئتهم ، مما ترتب عليه أن قارىء الخريطة يواجهه منظر متعدد الألوان يدعو الى الحيرة ، وقد تزداد حيرته عندما يعلم أن التفصيلات التى يراها على الخريطة معرّضة للتغير فى فترات كثيرة متقاربة نسبيا .. وعلاوة على ذلك فان نسبة التغير وحدوثه يختلفان زمانا ومكانا ، ذلك أن الدول لها صفة التقلب بدرجة واضحة

وميدان دراسة الجغرافيا السياسية يعنى باعتبارين أساسيين : أولهما ، وهو ذو أهمية رئيسية ، تحليل العلاقات بين المجتمع والبيئة الطبيعية ، وبما أن كل الدول ، بطبيعة كونها عناصر مكونة للتركيب السياسى العالمى ، لها علاقات وثيقة نوعا ما بدول أخرى ، فان هذه العلاقات تنقسم الى مجموعتين ، أو مظهرين ، كثيرا ما يكون ترابطهما محكا لقدرة المسئولين على رسم سياستها . غير أنه لا يجب المبالغة فى تقسيم هذه العلاقات الى علاقات داخلية وأخرى خارجية ، لأنه يهيىء لنا طريقة نافعة لمعالجة الموضوع بطريقة تحليلية . ففى كل دولة منظمة أقسام ادارية شبيهة بوزارة الداخلية ووزارة الخارجية فى بريطانيا . ويبدو أنه ليس هناك تعاون كاف بين هاتين الهيئتين الحكوميتين ، ومع ذلك فان مجرد وجودهما يدل على الازدواج فى

وظيفة الدولة . وفشل الزعماء السياسيين فى التنسيق بين النشاط الداخلى وبين نشاط الدولة على اعتبار أنها أحد العناصر التى يتكون منها النظام الدولى ، هذا الفشل هو الى حد كبير السبب فى ذلك التفكك وعدم الاستقرار اللذين قد ينتهيان بحرب عالمية . وهذا التقسيم يستعمل هنا فقط لتسهيل التحليل ، ولكن يجب أن نحتاط فنقول ان العصر الحديث يحتم قبل كل شىء وجود التكامل بين العلاقات الداخلية والخارجية للدولة

ان اليابس من سطح الكرة الارضية بما يحتويه من بيئات جغرافية لا حصر لها ، يتقاسمه الآن عدد كبير من الدول التى لا تنتمى جميعا الى أى نوع محدد المعالم ، ولكن لكل منها ثلاثة عناصر رئيسية : أرضها ، وشعبها ، وأنظمتها ، التى يمكن تحليلها ووصفها ورسمها على خرائط بقدر كبير من الدقة . ومهما كان الاقليم الذى يعيش فيه الشعب ، ومهما كان النظام السياسى الذى يخضع له ، فان نشاط هذا الشعب يمثل جزئيا على الأقل الاستجابة لظروف البيئة ، التى تحد بدورها وتؤثر فى ذلك النشاط البشرى الذى يقوم به الشعب داخل الاطار الاقليمى

والدولة لايمكن أن توجد فى فراغ ، أى دون أرض تعيش فوقها ، وكذلك لايمكن أن تتكون من الأرض دولة دون شعب . وقد يكون هناك أناس بلا جنسية ، ولكن لا يمكن أن تكون هناك دول بلا سكان ، مع أن بعض الوحدات السياسية الحديثة بها مساحات تقل فيها كثافة السكان جدا . فالدعامتان اللتان تقوم عليهما الدولة اذن هما : الارض ، والشعب ، وتربط بينهما صلات وثيقة . وليس هذا مجرد حتمية جغرافية اذ ليس من الضرورى أن شعبا يقطن أرض دولة ما يتفاعل مع ظروف بيئتها بطريقة معينة ، ومن ثم كان التنوع العظيم فى التنظيمات السياسية والاقتصادية القائمة فى العالم ، والتى يحتمل أن تستمر قائمة . وما يمكن أن يقال بصفة عامة عن هذه الناحية من الجغرافيا السياسية ، هو أن كل بيئة تقدم فرصا معينة يستطيع سكانها أن ينتفعوا أو لاينتفعوا بها . وقد تبقى ساكنة ولا يقدرها الشعب حتى يصل فى نموه الى مرحلة ملائمة

وينعكس مدى تحقيق فرص البيئة والانتفاع بها على نجاح الخطط الاقتصادية والأساليب السياسية لدولة معينة ، ولكن هذا لايستلزم أن نفس أساليب هذه الدولة وطرقها يمكن تطبيقها كما هى على مجموعة أخرى من ظروف البيئة . ومن النتائج النافعة المستمدة من دراسة الجغرافيا السياسية انه ليس من الحكمة فرض نظم ثبت نجاحها فى حالة ما على دول أخرى وبخاصة فى المجال السياسى

فكل دولة حديثة ، اذن ، تمثل اندماج ثلاثة عناصر هى : أراضى الدولة ، وشعبها ، والعلاقات الكائنة بينهما . فأما العنصران الأولان منها فكثيرا التنوع ، وأما الثالث فمعقد الى أبعد حدود التعقيد ، ولا يخضع فى أى مكان لقوانين رياضية ، لكن له فى كل مكان صفة ديناميكية نظرا لأن هذه العلاقات تخضع لتطور ونمو لا ينقطعان . وواضح أن دراسة كل ناحية من هذه العناصر الثلاثة تقع خارج نطاق الجغرافيا السياسية . فان فن الحكم يتناول فرعا من أفرع نشاط الدولة ، ويمكن أن يضاف الى ذلك أن من يمارسونه كثيرا ما يبدون جهلا فاضحا ليس بالعلاقات بين البيئة والشعب فحسب ، بل أيضا بهذين العنصرين ذاتهما . فالبيئة الجغرافية يقع معظمها فى مجال الجغرافيا الطبيعية ، بينما توزيع السكان واختلاف كثافتهم ميدانهما دراسة الديموجغرافيا (الجغرافيا السكانية). وكل من رجال التاريخ والاقتصاد والاجتماع وعلم النفس يهتم بعنصر أو أكثر من العناصر الاساسية للدولة

ومع اعترافنا بما لهذه الدراسات وغيرها من فضل ، فان رجل الجغرافيا السياسية له حقا مجال أوسع . ذلك أنه يرى كل دولة كأنها وحدة لها مظاهرها المميزة لها التى تربطها معا العلاقات الداخلية للدولة . غير أنه يراها فى نفس الوقت جزءا من اطار أعظم ، هو العالم الذى نعيش فيه ، والذى يدرك هو طبيعته المشتركة نظرا الى العلاقات الكائنة بين أجزائه المكوِّنة له ، ويحاول أن يحلِّلها ..

على ان هذا الادراك لازدواج الدولة اجمالا وعلى اعتبار أنها جزء من

كيان أكبر ، هو أحد العوامل التى تميز الجغرافيا السياسية عن الدراسات الاخرى .. فليست هناك أية حالة نجد فيها حدا فاصلا دقيقا بين وظيفتى الدولة فى الداخل والخارج ، ذلك أن مجموعتى العلاقات مرتبطتان فى الواقع ارتباطا وثيقا . فمرحلة النمو التى تصل اليها الدولة عن طريق العلاقات الداخلية وعمل هذه العلاقات معا فى سهولة ويسر ، وخير العنصر البشرى فى الدولة هذه كلها تؤثر لا محالة فى علاقاتها الخارجية

وعلى العكس من ذلك فان العلاقات الخارجية اذا اضطربت فانها قد تخل بالعلاقات الداخلية لدرجة لايستطيع السكان احتمالها ، فتدفعهم الى اتخاذ اجراء قد يبدو مستحيلا فى ظروف أخرى . وقصارى القول ان البيئة المباشرة لأية دولة لايكون لها بقاء الا داخل نطاق بيئة أكبر وأوسع منها تشملها . فاذا كان هدف رجال السياسة ايجاد التناسق بين علاقات المجتمع وبين هاتين المجموعتين من ظروف البيئة المرتبطتين معا ارتباطا وثيقا ، فان هدف الجغرافيا السياسية تحليل وتسجيل الأسس الجغرافية للعلاقات البشرية التى من غيرها لا يمكن للمجتمعات أن تعيش

هذا عن الاعتبار الأساسى الأول فى الجغرافيا السياسية . أما الاعتبار الأساسى الثانى فهو أن الدول عرضة للتغير وبخاصة خلال فترات مثل القرن الحالى ، قد يثبت أنه أعظم عصر للتجارب والكشوف عرفه التاريخ . وليس تعرض الدولة للتغير مقصورا بأية حال على ظروفها الداخلية ، ولكنه يتناول أيضا علاقاتها الخارجية . ومع أن فكرة التغير ليست كشفا حديث العهد ، فليس هناك شك فى أن سرعة التغير فى الوقت الحاضر قد ازدادت كثيرا فأصبحت أعظم وأوسع نطاقا منها فى العصور السابقة . ولربما كانت النتيجة الرئيسية هى الادراك المتزايد للعلاقات بين المجتمعات وبيئاتها ، يصحبه تقدم مشترك فى تكييف البشر لأنفسهم وفق بيئاتهم ، وهو ما يوصف أحيانا وصفا غير دقيق « بالسيطرة على الطبيعة »

وهذه العبارة بعيدة عن الدقة برغم الأعمال العظيمة التى توصل اليها الانسان فى نواح كثيرة . ومع ذلك يجب أن نسلم بأن الانسان قد وصل

الى ظروف تمكنه على الاقل من الحصـــول على حاجاته المادية بدرجة لم تكن قط ميسورة من قبل ولا تزال الملايين من الصينيين تموت جوعا كل عام ، كما أن الرخاء المادى لملايين أخرى من الهنود لا يمكن أن يقال عنه انه وصـــل الى مستوى مرض ، ولكن حتى فى مثل هـــذه الحالات القصوى فان تحسين وسائل النقل والقدرات التنظيمية قد أدت الى بعض التحسن . على أنه ليس من التفاؤل السهل أن يرجو الانسان أن تطورات أخرى فى أنواع النشاط الزراعى والصنـــاعى قد تسهل الوصـــول الى مستويات معيشية أفضل فى الأقاليم التى لم تلق فيها الجماعات اجمالا غير عناية قليلة

ومهما تكن القوى الدافعة وراء هذه التغيرات فان لها أهميتها ، حتى ولو كان السبب الوحيد هو أنها يصحبها تطورات واسعة فى التفكير السياسى والاقتصادى ، مما يؤثر لا محالة فى العلاقات الداخلية والخارجية للدول . فاذا كان السلم لا يتجزأ فكذلك الحال فى العلاقات الخارجيـــة للدول ، وهذه بدورها لايمكن فصلها فصلا تاما عن الاحوال الداخلية . فان جفافا ينتاب أمريكا الشمالية له انعكاساته على أوربا ، و « سياسة استراليا البيضاء » قد تشجع قيام الروح العسكرية فى اليابان . كما أن اندلاع نيران الحروب فى المكان الذى وقعت فيه مألوف لنا لدرجة انه لا يحتاج الى مزيد من التنويه

وكذلك الآراء ، سواء أكانت أخلاقيـــة أم سياسية أم اقتصـــادية فى طبيعتها ، لايمكن عزلها داخل حدود أية دولة بمفردها . ذلك انه لم يحدث قط فى الماضى أن تعددت وسائل الاتصال بالطريقة التى نراها بها اليوم . فاختراع الطباعة قد ساعد بلا شك على انتشـــار الآراء ، ونتائج هـــذا الاختراع لا تزال لها أهميتها غير أن التأثيرات المحتملة للراديو والسينما قد فاقت كل تقدير فى وقتنا الحاضر. وحتى الهند بما فيها من مئات الملايين من الأميين قد أقامت « استوديوهات » أفلامها الخاصـــة ولها ممثلوها وممثلاتها ودور السينما التى أنشئت فى معظم مدنها الهامة ، وما زالت

النتائج المباشرة وغير المباشرة لمثل هذا النمو العجيب ، وهو نمو غير مقصور بأية حال على دولة واحدة ، ولا على أى جزء من الكرة الارضية ، ما زالت تجل عن الحصر ، ولكن احتمالاتها عظيمة القدر

ان رجل الجغرافيا السياسية لا يمكنه أن يتجاهل الصورة الخلفية للاضطراب والتغير لأنها جزء من البيئة التى يعيش فيها الناس . وهى بهذه الصفة ذات أثر موجه على أنماط الدول وطبيعة العلاقات بينها . والمعرفة المتزايدة لا تعنى بالضرورة حكمة متزايدة ، ولكن زيادة الحصول على المعلومات ، وقد أصبحت الآن ممكنة دون حاجة الى وسيلة الكلمة المكتوبة ، قد تؤدى الى نمو رغبات ومطالب فتزيد من سرعة التغير فى أنواع الدول ووظائفها بدرجة تفوق ادراكنا الحالى ، وذلك عن طريق زيادة سرعة التطور

كتب عالم جغرافى مشهور منذ سبعة وعشرين عاما يقول :

« ... ان المجتمع القومى يمكن تشكيله وهو حديث التكوين لحياة مرجوة ، أما اذا تقادم به العهد فان طباعه تصبح غير قابلة لأى تغيير فى نظام حياته » (١)

وفى ضوء الأحداث والتطورات التى حدثت منذ كتبت هذه العبارة ، هل يمكن ترديد مثل هذا القول اليوم ؟.. لقد كانت روسيا دولة عجوزا فى عام ١٩١٩ ، ولكن ما أعظم التطورات التى طرأت على « نظام حياتها » منذ ذلك التاريخ !.. وماذا عن الصين ؟.. ان الوحدة السياسية قد تبدو مستحيلة التحقيق فيها اليوم ، ولكن أى تنبؤ بشأن الأحداث الكبرى خلال السنوات العشرين القادمة فى تلك البلاد ستثبت الأيام بكل تأكيد تقريبا عدم دقته

والحقيقة الأساسية فيما يتعلق برجل الجغرافيا السياسية ، وفى الحقيقة بالسياسى والمؤرخ أيضا ، هى أن الدول وعلاقاتها تتغير تبعا لتغير الحياة

---

(١) ص ١٢ من كتاب : « المثل الديمقراطية والحقيقة » للسير هالفورد ماكيندر Sir Halford Mackinder — صدر بلندن سنة ١٩١٩

البشرية بأوسع معانى الكلمة . ولا يبقى منها شيء دائما دون تغيير حتى الاطار الجغرافى نفسه . ونظرا للجهود المثابرة المتواصلة للبشرية سعيا وراء التوفيق بين وسائل المعيشة وظروف البيئة يتعرض الشكل الطبيعى للأرض للتعديل . على أن سرعة تغير التنظيم السياسى للمجتمعات أعظم ، سواء فى الداخل أو فى الخارج . وحتى هذه السرعة فى التغير لم تستطع أن تساير التطورات الاقتصادية ، اذ يبدو أن التطور السياسى يتخلف من ناحية الزمن عن التطورات الاقتصادية التى تحدث أولا لأنها تمثل — من وجهة عامة — الوظيفة الأولى للبشرية ، ألا وهى توفير الضروريات الأولى للحياة ، من مأكل ، وملبس ، ومسكن ، وما اليها ، بينما تأتى التطورات السياسية عادة بعد ذلك لأن احدى الوظائف الرئيسية لكيان الدولة السياسى هى تنظيم أنواع نشاط السكان الاقتصادى وتيسيرها

فاذا كان على السياسى والاقتصادى أن يدركا فكرة الظروف المتغيرة فى عالم متغير مع كل ما يترتب على ذلك التغير ، فان رجل الجغرافيا السياسية يهتم بملاحظة تلك التغيرات التى حدثت ، وتسجيلها وتحليلها ، وكذلك تلك التى تستمر الى الوقت الحاضر ..

وفى ضوء ما تقدم يتضح أن الجغرافيا السياسية هى احدى نواحى الدراسة الأوسع مدى والمعروفة بالجغرافيا البشرية ، ولكن فيها عنصرا مميزا له كل الأهمية يعطيها طابع التخصص . ذلك أن الجغرافيا البشرية تتناول العلاقات بين المجتمعات وبيئاتها الطبيعية دون أى تقيد ضرورى بالأنواع السياسية الخاصة التى تتخذها تلك المجتمعات . فالوحدة المساحية للجغرافيا البشرية ، اذن ، هى الاقليم الجغرافى عموما ، كبر أو صغر ، وهو يعتبر وحدة طبيعية لها شخصيتها النابعة من تكامل العناصر الطبيعية والبشرية ، ذلك التكامل الذى بدوره يجعل الاقليم له كيانه المميز ، مع أن تخطيط حدوده قد يكون صعبا بل قد يكون مستحيلا

ومن الناحية الاخرى فان الوحدة المساحية للباحث فى الجغرافيا السياسية هى الدولة . وهى وحدة مصطنعة تقريبا ، نظرا لأنها نتيجة

للمجهودات الواعية التى يبذلها السكان لخلق وحدة سياسية ، قد تختلف ، وهى عادة تختلف ، اختلافا كليا عن الاقليم الجغرافى . فمن الناحية العملية قد أظهرت البشرية حتى الآن عجزها التام عن ايجاد أنموذج للدول يتفق مع الانموذج الطبيعى الذى تفترضه الاقاليم الجغرافيـة . فالجغرافيـا السياسية لأوربا مثلا تبين التضارب بطريقة خاصة . فمن وجهـة النظر الجغرافية هناك الكثير مما يؤيد اعتبار أراضى الشواطىء الجنوبية للبحر المتوسـط ضـمن قارة أوربا . وكذلك حـد أوربا الشرقى لا وجود له ، فى الحقيقة ، فى المحيطين : السياسى ، والاقتصادى ، بل انه ليس حدا اداريا داخليا فى الاتحاد السـوفييتى . ومع ان الحوض الأوسـط لنهر الدانوب يبين اطارا مدهشا لدولة واحدة ، فانه منقسم الى وحـدات سياسية كثيرة ، يبدو أن الأمل فى اتحادها مما قليل

وهناك أمثلة كثيرة مماثلة ليست فى أوربا فحسب ، بل أيضا فى أجزاء أخرى من العالم ، وكلها تشير الى نفس النتيجة . ذلك أن الانسان بسبب رغبته الملحة فى تكوين دول ، والاحتفاظ بها ، قد تجاهل الاطار الممكن للأقاليم الجغرافية تجاهلا كبيرا ، وهو فى سبيل الاحتفاظ بسلامة الدولة اضطر الى أن يفرض حدودا تعسفية كثيرا ما تسبب تصادما بين الدول

فالمناطق التى تتناولها الجغرافيا السياسية هى اذن مناطق محددة واضحة المعالم . ومع أنها تختلف كثيرا فى الحجم والشكل والمساحة فانها تمثل وحدات مصطنعة ، وبهذه الصفة يجب الاعتراف بها على أنها حقائق فى عالم كثيرا ما يختلط فيه الحقيقى بغير الحقيقى . على ان النقطة الجديرة بالتسجيل هى أن رجل الجغرافيا السياسية فى اهتمامه بالدول لديه ميزة الحصول على بيانات احصائية كثيرة جمعت على أساس الدولة ، بينما رجال الجغرافيا البشرية والاقليمية كثيرا ما يتعثرون لعجزهم عن الوصول الى أدلة احصائية تؤيد النتائج التى يتوصلون اليها ، وذلك لعدم وجود جهاز واف لجمع المعلومات المماثلة الخاصة بالاقاليم الجغرافية . وتقضى طبيعة التنظيم السياسى للدول،كما تقضى الاغراض الادارية ، بجمع نتائج

التعدادات وما شاكلها للمناطق الواقعة داخل حدود سياسية معينة . ومن ثم أصبحت دراسة الجغرافيا السياسية ميسرة وأكثر دقة بسبب سهولة الحصول على المعلومات الاحصائية المجموعة التى دونها لا تقوم الحجة يؤيدها الدليل القوى

ولا ينبغى أن يفهم من قولنا هذا أن مجال الجغرافيا السياسية ضيق النطاق . فالعكس هو الصحيح ، لأن عظم تنوع الدول والتعقيد غير المحدود الذى يلازم علاقاتها الداخلية والخارجية يتطلبان نظرة عريضة ، يمكن أن تقوم فقط على المام واسع أصبح الآن فقط فى متناول اليد ، وان لم يكن قد استكمل بعد بأية حال . وفى نفس الوقت تتطلب دراسة الجغرافيا السياسية درجة عالية من الموضوعية وعدم التحيز ، اذا أردنا تجنب الاستنتاجات الكاذبة . وقصارى القول انها تتطلب موقف التفكير العلمى من جانب القائمين بها ، الذين يجب أن يزنوا الأدلة المعروضة بعناية ويتجنبوا التعميم الجزافى . فليس هناك بيئتان متشابهتان تمام التشابه ، ولا دولتان متماثلتان من كل الوجوه فى العالم . وليس هناك قوانين معروفة مضبوطة تحكم علاقات الشعوب وبيئاتها . اننا يمكن أن نلاحظ ميولا عامة معينة ، ولكن حتى قوة الحافز على اكتساب وسائل العيش ، تلك القوة التى لا ينكرها أحد ، يمكن اخضاعها لبواعث أخرى ، كما ظهر جليا من حركات المقاومة المتنوعة فى بلاد أوربا المحتلة ابان الحرب الاخيرة

ويستتبع هذا ، اذن ، أن الجغرافيا السياسية لايمكن أن تصير علما صميما . ومن الخطأ الزعم بأن مشاكلها قابلة للحل كمسائل العلوم البحتة . وبالرغم من ذلك يمكن للطالب أن يصل الى استنتاجات صحيحة اذا اتبع الاسلوب الموضوعى فى دراسته ، واذا كان راغبا فى اتباع خطط الملاحظة والتسجيل والتحليل التى تتميز بها الدراسات الجغرافية الحديثة . ان هذا مستوى عال نصبو اليه ، ولكن أى انحراف عن الموقف الموضوعى سيؤدى بكل تأكيد ــ تقريبا ــ الى الخطأ والاضطراب . ولم يكن هناك مفر من أن يقع فى هذا المنزلق أنصار « الجيوبوليتيكا » (الجغرافيا

السياسية) فى ألمانيا ، وايطاليا ، واليابان ، قبل الحرب الثانية

ان الدراسة الموضوعية يجب أن تكون النور الذى يهتدى به الجغرافى السياسى . فليس هناك طريق سهل لحل مشكلات الدولة لا فى اطارها السياسى الداخلى ، ولا فى علاقاتها مع الدول الأخرى . والواقع أن تبيان هذه المشكلات كثيرا ما يكون مهمة شاقة وبخاصة لأن استعمال لفظ «مشكلات» يوحى بأن الحلول ممكنة . ويؤكد الاستاذ « ازكاراتى » Azcarate بما له من معرفة دقيقة وخبرة شخصية بالشئون الدولية يؤكد أهمية هذه النقطة فيقول : « كأن مشكلة الأقليات (أو أية مشكلة ذات طابع سياسى أو اجتماعى) قابلة للحل مثل مسائل الطبيعة والرياضة » (١) . فأساليب الحياة وطرق التفكير والتكيف وفق الظروف الطبيعية هى نتاج الاختبار والتجربة والخطأ ، ولا يمكن تقديرها بدقة الا اذا نظرنا اليها نظرة موضوعية بعيدة عن التحيز . كما أنه يجب الاعتراف بوجودها ، وان لم تكن بالضرورة دائمة أو غير متغيرة

ثم ان المجتمعات السياسية فى حاجة الى حق وضع نظمها الخاصة وتطبيقها ، على شريطة ألا تشكّل تلك النظم خطرا على بقاء المجتمعات الاخرى . ويجب أن تسبق هذه الدرجة من التسامح أى مجهود يبذل لايجاد الترابط بين النظم السياسية المتنوعة والمتفاوتة فى العالم ، وهو شرط جوهرى كثيرا ما يغفل، وأكثر من يغفله المؤمنون «بالجيوبوليتيكا» (الجغرافيا السياسية) التى بلغت ذروتها فى ألمانيا فيما بين الحربين العالميتين ، حين ارتكب الألمان خطأ جسيما هو اخضاع الوسيلة للغاية التى لم تكن سوى السيادة الألمانية . ذلك أن نظرتهم وكتاباتهم كانت كلها ذاتية تمثل تشويه أساليب الجغرافيا السياسية ونتائجها . ومما زاد الطين بلة أن أساتذة الجامعات الالمانية ، ورجال الابحاث فيها ، وقفوا كثيرا من وقتهم وجهدهم على مهمة الكشف عن أدلة تؤيد النظريات الألمانية الزائفة

---

(١) نقلا عن كتاب « عصبة الامم والاقليات القومية » للمؤلف ب . دى ازكاراتى ـ نشر فى واشنطون سنة ١٩٤٥

والمأمول أن تكون هذه الخرافات التى لا أساس لها قد انمحت من الوجود . ولكن « الجيوبوليتيكا » (الجغرافيا السياسية) ، وهى تحاول اضفاء الطابع العلمى على النظريات الكاذبة أضرت بالتفكير الجغرافى السياسى ، وهو أمر يؤسف له أكثر ، لأن أول من درس الجغرافيا السياسية بين الكتاب المعاصرين على أسس علمية كان « راتزل » Ratzele الألمانى الذى قال عنه الأستاذ « ديمانجيون » Demangeon (١) : « لقد كان « راتزل » أول من أدرك تعقيد حياة الدول ووظيفتها ، وأعطى لدراستها الطابع العلمى » . وهذا الجغرافى الفرنسى الفذ لايساوره شك فى أهداف الجغرافيا السياسية اذ يقول :

« يجب أن نقرر أن الجغرافيا السياسية الألمانية تستنكر عن عمد كل روح علمية ، وأنها لم تحرز أى تقدم منذ أيام « راتزل » ، بل انحرفت وسلكت سبيل المشاحنات والبغضاء القومية . لقد كان هنالك زمن كان فيه كل جغرافيّى أوربا يصغون الى ماكان يجىء من ألمانيا على أنه صوت العلم نفسه . ولكن هذا الزمن قد انقضى اذا كان قد أظهر لنا أن الحق يتغير تبعا لتغير الأوطان ، وأن الجغرافيا السياسية أشبه بمؤامرة أو أداة من أدوات الحروب . فاذا أرادت أن توضع فى عداد العلوم ، فلقد حان الوقت لأن تعود الى الجغرافيا السياسية » (٢)

هذا الاستنكار الضار له ما يبرره . وقيمته فى أنه انذار لكل الجغرافيين السياسيين أن يسيروا بحذر فى دراستهم لعلاقات الدول

على أنه لم يتضح بعد مقدار أثر أبحاث هوشهوفر Haushafer (٣) وكتاباته هو وزملائه على الجهود الألمانية الحديثة فى سبيل اقامة نظام

---

(١) نقلا من « الجغرافيا السياسية » تاريخ الجغرافيا ، المجلد الحادى والأربعين ص ٢٣ ـ الصادر سنة ١٩٣٢ ـ تأليف ا . ديمانجيون

(٢) ص ٣١ من كتاب «الجغرافية السياسية» لنفس المؤلف

(٣) انظر كتاب «الاستراتيجية الألمانية لغزو العالم » لمؤلفه د . هويتليزى Whittlesey وصدر بنيويورك سنة ١٩٤٢ للاطلاع على قائمة بالكتب الألمانية عن « الجيوبوليتيكا ». أمامن لا يستطيع قراءة اللغة الالمانية فيجد فى هذا الكتاب مجموعة قيمة من العبارات المقتبسة والمترجمة من كتابات هوشوفر وزملائه

عالمى جديد . ولكن مما لاشك فيه انه كانت هناك علاقة وثيقة بين الجغرافيا السياسية والتفكير والتخطيط السياسيين فى المانيا قبل الحرب . فكثير مما كتب ونشر يشمل معلومات واقعية كافية ، توضحها فى كثير من الأحيان خرائط ورسوم مدهشة ، تترك فى نفس القارىء انطباعا بصحتها وصوابها ، وهو أمر غير صحيح فى كثير من الأحيان . غير أنه يبدو أن الخطأ الأساسى الذى تقوم عليه نظرية الجغرافيا السياسية مبعثه سوء فهم عامل الزمن . فجميع الدول وكذلك النظام العالمى السياسى كله نتيجة التطور التاريخى ، وجميعها تمثل ، الى حد متفاوت ، تراثا من الماضى ، كما أنها متأصلة فى ذلك الماضى الى حد ما

ولا ينبغى أن يوحى هذا بأنه تجب المبالغة فى التنويه بالمنجزات الماضية. فكثيرا ما « يعيش الناس فى التاريخ الماضى وذكرياته أكثر مما يجب ، ولا سيما فى الدول الاوربية » ، فتؤدى محاولاتهم لاحياء عظمة الماضى ومجده الى الفشل الذريع ، وما حدث فى ايطاليا فى الزمن الحديث خير شاهد على ذلك ..

علاوة على ذلك فان العيش على ذكريات الماضى يؤدى الى جمود فى النظرة الى الحياة ، ويشجع على عدم الرغبة فى تغيير أشكال الدول وحدودها . وتكون النتيجة احتمال حدوث الاحتكاك والمصادمات . غير أننا بادراك وتقدير صفة الدوام فى نمو الوحدات السياسية فى أى شكل كانت يمكننا أن نفهم أن أى نظام جديد يجب أن يطعم فى أصل كائن فعلا . ذلك أنه لايمكن أن نخلق نظما جديدة دفعة واحدة ، لأن أية محاولة لفرض نظام جديد ، بغض النظر عن الظروف الماضية والحاضرة ، يكون معناها سوء تأويل للأحداث التاريخية ، وعجز عن فهم الأنماط والعلاقات السياسية . فالألمان لم يخطئوا فقط فى تقدير الوقت لمحاولة غزو العالم ، بل أيضا أساءوا تقدير قوى التماسك والمقاومة التى تغلبت عليهم . فان نظرتهم الذاتية التى كانت أقوى ، ولكن أشد عمى من أنانية موسولينى ، حالت بينهم وبين تنمية نظرة توازن بين ظروفهم الخاصة

وظروف الدول الأخرى . ويبدو أنه كانت تنقصهم القدرة على تقدير الأوضاع من حيث الزمان والمكان

ان دراسة تطور الأشكال القائمة للدول وعلاقاتها بعضها مع بعض تقع فى دائرة الجغرافيا التاريخية . أما دراسة الجغرافيا السياسية فتختص مبدئيا بالظروف الحالية ، ولكن بالنظر الى أهمية الأحداث الماضية فى تكييف ماهو كائن اليوم ، لا مفر من أن يكون هناك تداخل فى ميدانى البحث . فلا يمكن والحالة هذه القيام بتحليل العلاقات الداخلية والخارجية للدول تحليلا مرضيا دون الالمام بالأحوال السابقة عليها . ولا يمكن وضع حد فاصل بين الجغرافيا التاريخية والجغرافيا السياسية . فبينما تتناول الجغرافيا التاريخية دراسة العلاقات بين الشعوب والبيئات فى مراحلها الماضية المختلفة ، تختص الجغرافيا السياسية غالبا بدراسة الأحوال الحاضرة التى يمكن اعتبارها مرحلة من مراحل التطور الديناميكى للدول . وهدف الجغرافيا السياسية الرئيسى هو تحليل العلاقات بين الدول وتكيفها الداخلى وفق ظروف بيئاتها . فهى لاتضطلع بوضع سياسة الدولة أو السياسات بين الدول المختلفة ولا بالتحكم فيها ، ولكن النتائج التى تصل اليها عن طريق الدراسات الجغرافية السياسية اذا ضمت الى نتائج البحث فى الميادين الأخرى لايستطيع أن يتجاهلها رجال السياسة . وبينا ترمى الجغرافيا السياسية الى زيادة تفهم القوى والنظم السياسية باسهامها ، بطريقتها الخاصة بها من وجهة نظرها المحددة ، فانها لاتحاول أن تخلط بين الوسيلة والغاية تحت ستار الشعارات أو الأساطير التى لا ترتكز على أساس ، أو ان ارتكنت فعلى أساس واه